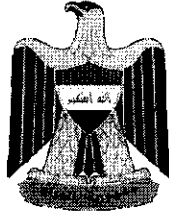


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (م . ف . ش) – وكيله المحامي (ت . ح . م) .

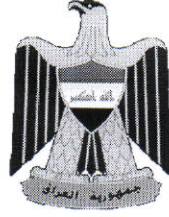
المدعى عليه: رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/اضافة لوظيفته –
وكيله الموظف الحقوقي (أ . ح . ع) .

الادعاء:

ادعى المدعي أن موكله رشح ضمن القائمة (١٧٢) (حزب الجماهير الوطنية) في الانتخابات وبعد اعلان النتائج فقد اعلن ان موكله فائزاً بأحد المقاعد إلا أن مجلس المفوضية أعاد احتساب فرز الأصوات بشكل مخالف للقانون ونظام توزيع المقاعد رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ وشكل ذلك خرقاً للدستور. وطلب دعوة المدعى عليه والزامه بمنحه المقعد وإعادة الحق لموكله بأعتبره الفائز في الانتخابات. وقد تم تبليغ المدعى عليه اضافة لوظيفته بعريضة الدعوى فأجاب عليها بلائحته المؤرخة ٢٠١٨/١١/١٨ التي جاء فيها أن المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور نصت على (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء مجلس النواب وهذا ما نصت عليه المادة (١٣/اولاً) من قانون الانتخابات رقم (٤٥ لسنة ٢٠١٣). وأن القسم الثالث من نظام توزيع المقاعد رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ بين في الخطوة الثالثة حساب كوتا النساء وآلية توزيع المقاعد. وجاء في اللائحة الجوابية أن المدعى لم يبين المادة الدستورية التي خالفها نظام توزيع المقاعد. وأن المدعى كان قد طعن لدى المفوضية على قرار مجلس المفوضين رقم (٦٩) للمحضر الاعتيادي رقم (٤١) في ٢٠١٨/٨/٩ الخاص باعلان النتائج النهائية بعد إجراء عملية العد والفرز اليدوي واحيل الطعن الى الهيئة القضائية التي أصدرت قرارها برد الطعن بالعدد (١٣٩٧/أستئناف/٢٠١٨) في ٢٠١٨/٨/١٥ وأن قرارات الهيئة نهائية لا تقبل الطعن وطلب رد الدعوى. وقد دعت المحكمة الطرفين فحضر وكيل الطرفین . كرر وكيل المدعى

سارة

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها كرر وكيل المدعى عليه ما جاء باللائحة الجوابية وطلب رد الدعوى وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن دعوى المدعي (م . ف . ش) أدعى أنه قد شارك في انتخابات عام ٢٠١٨ في حزب (الجماهير الوطنية) وأعلن فوزه بأحد المقاعد النيابية. وبعد إعادة احتساب فرز الأصوات قرر مجلس المفوضين إعطاء المقعد لغيره وبناء عليه طلب الزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بتطبيق ما جاء بنظام توزيع المقاعد ومنحه المقعد النيابي لسبق إعلان فوزه في الانتخابات. وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن المدعي كان قد طعن لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بقرار مجلس المفوضين ورد طعنه، كما أنه طعن أمام الهيئة القضائية للانتخابات ورد طعنه أيضاً، وحيث أن قرارات الهيئة القضائية نهائية ولا تقبل الطعن بأي شكل من الأشكال استناداً الى المادة (٨/سابعاً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ لذلك تكون دعوى المدعي فاقدة لسنداها القانوني وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحمله المصاريف واتعاب محاماة لوكيل المدعى عليه وقدرها مئة الف دينار وصادر قرار الحكم باتاً وبالاتفاق في ٢٠١٨/١٢/٥.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بيان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن